

الاحتلال الإسرائيلي مسلح جيش ميانمار



الأربعاء 6 سبتمبر 2017 م

نشر موقع "ميدل إيست آي" تقريراً للكاتب أبيب الله، يقول فيه إن إسرائيل استمرت في بيع الأسلحة لميانمار، في الوقت الذي يفر فيه آلاف اللاجئين الروهنجيا من حملة الجيش العنيفة في ولاية راخين.

وبشير التقرير إلى أن صفقة الأسلحة التي بيعت لميانمار تضمنت 100 دبابة وأسلحة وزوارق لدراسة الحدود المائية، بحسب جمعيات حقوقية ومسؤولين بورميين.

ويذكر الكاتب أن شركات بيع الأسلحة الإسرائيلية، مثل شركة "تار آيديل"، قامت بتدريب القوات الخاصة البورمية التي تعمل حالياً في ولاية راخين، حيث يحصل معظم العنف، مشيراً إلى أن صوراً نشرت على موقع الشركة أظهرت موظفي الشركة يدرّبون أفراداً من القوات الخاصة البورمية على تكتيكات قتالية وعلى استخدام أسلحة معينة.

ويفلت الموضع إلى أنه يتوقع أن تعقد المحكمة العليا الإسرائيلية جلسة في أيلول/ سبتمبر؛ للنظر في عريضة أطلقتها ناشطون تحت الحكومة الإسرائيلية على وقف تصدير السلاح لميانمار، حيث أن كلًا من أمريكا والاتحاد الأوروبي يفرضان حظراً على بيع الأسلحة لميانمار.

وبنقل التقرير عن المحامي آيتى ماك، الذي يمثل مقدمي العريضة، قوله: "إن إسرائيل لا تسيطر على كيفية استخدام أسلحتها بعد أن ترسلها إلى بورما"، ويضيف ماك، الذي ينشط في مجال حقوق الإنسان: "لكن من موقع (تار آيديل) نعرف أنهم يسلحون ويدربون القوات الخاصة البورمية التي تعمل في ولاية راخين الآن".

ويفيد الكاتب بأنه تم تقديم العريضة في شهر كانون الثاني/ يناير، بعد زيارات لمسؤولين إسرائيليين لميانمار؛ لمناقشة صفقات أسلحة، لافتاً إلى أن وزارة الدفاع الإسرائيلية قالت بعد تقديم العريضة إن المحكمة لا تملك سلطة بخصوص هذه القضية، وادعت أن مبيعات الأسلحة لميانمار من الواضح أنها "دبلوماسية".

وبنوه الموضع إلى أن إسرائيل حافظت على علاقات قوية بミانمار، كما حافظت أيضًا على علاقات تجارية قوية بها على مر السنين، مشيراً إلى أن هذه العلاقات كانت موجودة قبل تخلي العسكر عن السلطة.

ويورد التقرير نقلاً عن الناشط الحقوقى الإسرائيلي عوفر نعيمان، قوله إن علاقة إسرائيل بـ ميانمار ترتبط باستمرار إسرائيل في احتلال الأرضى الفلسطينى فى الضفة الغربية، ويضيف نعيمان: "إن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة باعت الأسلحة للديكتاتورية العسكرية فى بورما لسنوات" وهذه السياسة ترتبط بشكل قوى بالعمق الإسرائيلي للشعب الفلسطينى وسلبه حقوقه، وتبيع الأسلحة التي استخدمت ضد الفلسطينيين بصفتها أسلحة (جريدة ميدانيا) لبعض أسوأ الأنظمة في العالم".

وبحسب الكاتب، فإن رئيس أركان الجيش في ميانمار حاول يوم الجمعة الدفاع عن إخلاء القرى، بالقول إن الجيش يقوم بإنهاء "عمل غير مكتمل" من مخلفات الحرب العالمية الثانية.

وبنقل الموضع عن الأكاديمية بني غرين، التي توثق جرائم الحرب المحمولة التي ترتكب ضد شعب الروهنجيا، قولها إن معظم الحكومات "دعمت حرب الإبادة الحالية"، وتضيف غرين، وهي مديرية مبادرة جرائم الدول في جامعة كوبن هارز: "ليس مدحشًا ألا يحرك التصعيد في حرب الإبادة ضد الروهنجيا في ميانمار دولة إسرائيل لإيقاف إمدادات الأسلحة لجيش ميانمار".

وتتابع غرين قائلة للموضع: "إن سجلها في العنف والإرهاب ضد الشعب الفلسطيني في غزة دليل واضح على أن الحكومة الإسرائيلية لا تدركها الهموم الأخلاقية ولا حقوق الإنسان"، وتمضي قائلة: "أنفقت الحكومة البريطانية العام الماضي أكثر من 300 ألف جنيه من

أموال دافعي الضرائب لتدريب جيش ميانمار، واستقبل قادة الجيوش الأوروبية القائد العام للقوات في ميانمار الجنرال من أونج هلينغ بحفاوة؛ لحرصهم على الانخراط في بيع الأسلحة وتدريب أفراد الجيش.".

ويشير التقرير إلى أن أكثر من 60 ألفا من الروهنجيا فروا من بيوتهم للجوء في بنغلاديش بينما يت accus العنصر في ولاية راخين، لافتا إلى أن صور الأقمار الصناعية تظهر عشرات قرى الروهنجيا وقد حرقها جيش ميانمار.

ويقول الكاتب إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان اتهم يوم الجمعة ميانمار بارتكاب جرائم إبادة ضد الروهنجيا وبختم "ميدل إيست آي" تقريره بالإشارة إلى أن كل من وزارة الدفاع الإسرائيلية والسفارة الإسرائيلية في لندن رفضتا الإدلاء بتصريح بشأن تصدير الأسلحة لميانمار.